استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)

في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وافق المجلس التنفيذي على الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021). وقد صُمِّمت الخطة لدعم البلدان في القضاء على الجوع، وواءمت عمل **البرنامج** مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع إعطاء الأولوية للبرامج والشراكات لضمان الوصول إلى الأشخاص الأشد احتياجا، وعدم ترك أحد خلف الركب. وفي عام 2018، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواءمتها مع خطة عام 2030. وقد أُشير إلى خارطة الطريق المتكاملة **للبرنامج** في تقرير *"تمويل تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية"* لعام 2018 بوصفها تمثل نهجا جيدا لربط الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية بأهداف التنمية المستدامة.

وللاتجاهات العالمية تأثيرٌ مباشر على التوجه الاستراتيجي لبرنامج عمل **البرنامج**. وتوكد الأدلة الأخيرة بشأن تزايد عدد الجياع في العالم نتيجة النزاعات العالمية والتباطؤ الاقتصادي، مع الآثار المباشرة على الهجرة، والأحداث المناخية القاسية، على أهمية تحدي تحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتدعو إلى تعزيز السياسات والاتساق التشغيلي من قبل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الثورة الصناعية الرابعة تجلب معها تغييرات واضطرابات في جميع الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. كما أن التحول التكنولوجي والرقمي الحالي غير المسبوق يشكّل الجغرافيا السياسية ويغيّر بسرعة الطريقة التي يقوم بها الناس بإنتاج القيمة وتوزيعها وتبادلها.

وسيحلّل استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) التوجه الذي حدده **البرنامج** مع الأخذ في الاعتبار تلك الاتجاهات العالمية الرئيسية. وسيوفر رؤىً رفيعة المستوى، ويقدم توصيات من أجل صياغة الخطة الاستراتيجية المقبلة **للبرنامج**، ويتيح الفرصة من أجل:

(أ) جمع البيانات والأدلة من المكاتب القطرية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021)؛
(ب) دراسة كيفية معالجة الاستراتيجيات القطرية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية؛
(ج) استعراض الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية التي تسهم في خطة عام 2030.

كما سيعمل استعراض منتصف المدة على:

- تمكين تحديد سياق الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) ضمن البيئة الديمغرافية، والاجتماعية - الاقتصادية، والجيوسياسية السائدة؛
- ضمان التواؤم والاتساق مع الأهداف الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة، والتوجهات الاستراتيجية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وسائر وكالات الأمم المتحدة من أجل إيجاد تآزرات بين القطاعات تحقق نتائج تحويلية؛
- تيسير تعزيز الشراكات مع الدول الأعضاء بما في ذلك الحكومات المضيفة؛
- توحيد نهج التخطيط الاستراتيجي القطري؛
- تحديد العوائق التي قد تكون حالت دون إحراز التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021).

ومن المقرر أن ينظر المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2020 في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021).